



صاحب الجلالة يبعث برسالة إلى مؤتمر جنيف حول نزع السلاح

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة إلى مؤتمر نزع السلاح المنعقد بجنيف بمناسبة تولي المغرب رئاسة هذا المؤتمر خلال شهر غشت 1989 .

وفيما يلي النص الكامل للرسالة الملكية التي تلاها على المؤتمر السيد الغالي بنهيمه سفير صاحب الجلالة ، وممثل المغرب الدائم بمكتب الأمم المتحدة بجنيف :

يطيب لنا والمغرب يضطلع بمسؤولية رئاسة مؤتمر الموقر في هذا الشهر، أن نتوجه إليكم بهذا الخطاب، تعبيرا عن التقدير الذي نكنه للجهود المتتالية التي تبذلونها من أجل تحقيق الاهداف التي تطمح إليها المجموعة الدولية في ميدان نزع السلاح .
وما من شك أن المهمة الملقة على عاتق مؤتمر باعباره الجهاز الدولي الوحيد المكلف بالمفاوضات المتعددة الاطراف، تعد من المهام العظام نظرا لتشعب مسائل نزع السلاح ولما لها من ارتباط وثيق بمسألتي الامن والتنمية في العالم .

ولا يمكن لاي كان أن يجادل في الاهمية القصوى التي يجب أن توليها الحكومات، على اختلاف مشاربها السياسية والاقتصادية، لمسألة أمن شعوبها . غير أن هذه الحقيقة لا يمكن أن تحجب عنا حقيقة مقابلة أثبت صحتها الواقع والتجربة اللذان عرفهما العالم خصوصا في العقود الثلاث الاخيرة في ميدان سباق التسلح، فلقد بدا واضحا أنه كلما تقدمت تكنولوجيا الاسلحة، كلما زاد الاحساس بعدم الاطمئنان والشعور بضرورة المزيد من التسلح .

وهذه الحقيقة الواقعية، تعرض علينا التخلي عن المقولة التي ترى أن التسلح المكثف هو خير ضمان لامن الدول، وبالتالي تدفعنا إلى العمل، ليس فقط على محاولة مراقبة الاسلحة، بل على التوصل إلى نزع سلاح شامل وكامل .

وفضلا عن أن حجم التسلح في العالم بلغ اليوم مستوى يستحيل معه إحراز أحد المتحاربين على نصر بين على الطرف الآخر، فإن الدمار الذي ينتج عن استخدام الاسلحة المكدسة - خصوصا منها ذات الدمار الشامل من نووية وكيميائية وشعاعية - ألقى على عاتقها مسؤولية تجنيب البشرية خطر الاندثار .

ولكم أسعدنا أن نرى القوتين العظميين، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي تتفقان في مؤتمر قمة جنيف في نوفمبر 1985 على الاعتراف بأنه لايمكن كسب حرب نووية وأنه يجب تفادي هذه الحرب .



وأنا واعون لما يكتنف مفاوضات نزع السلاح من تعقيدات تقنية تتعلق بالتقييم الدقيق لما تتوفر عليه الأطراف من أسلحة بجميع أنواعها، وبترتيبات التحقيق الذي يكفل احترام الاتفاقات في هذا الميدان. إلا أننا مع ذلك نبقى مقتنعين بأن توفر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف وخلق مناخ من الثقة المتبادلة بينهما يعتبران العنصر الأساسي في إسقاط الحواجز المنصوبة على درب نزع سلاح شامل وكامل تحت رقابة دولية فعالة.

وإن الاتفاقية المتعلقة بالصواريخ المتوسطة المدى المبرمة في دجنبر 1987 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لخير دليل على مدى قدرة الطرفين - في هذه الحالة - على التغلب على العديد من الصعاب التقنية.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نحیی الجهود والمبادرات التي اتخذت خلال الأربع سنوات الأخيرة، فاستئناف المفاوضات بين العظميين حول تقلص الأسلحة الاستراتيجية، وحول التجارب النووية الباطنية، وكذا المفاوضات حول الأسلحة التقليدية بفيينا، إضافة إلى التدابير التي اتخذت في مؤتمر استوكهولم، ونتائج أشغال مؤتمر مدريد في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لتعد بحق خطوات هامة فتحت آفاق واسعة وخلقت ديناميكية جديدة يعود أثرها البناء على العلاقات الدولية جمعاء بأحسن النتائج.

وكلنا أمل في أن مؤتمر الذي يضم بين ثناياه إضافة إلى الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - كل المشارب السياسية العالمية، سيعرف كيف يوظف في القريب العاجل هذا المناخ الجديد، إذ لا عذر له اليوم في الاستمرار في حالة العقم التي طبعته أعماله خلال العقد الأخير. فمؤتمر الذي خط بواقعية إيجابية برنامج العشري، لقادر على إنجاز التقدم الذي تنتظره المجموعة الدولية منه.

وليس بخاف على أحد حجم وأهمية الطاقات المادية والبشرية التي ستستفيد منها الإنسانية، نتيجة اتخاذ تدابير عملية خاصة بإيقاف سباق التسلح ونزع السلاح. فإذا تذكرنا أن ما يفوق ألفا من المليارات من الدولارات تصرف سنويا في سباق التسلح، أمكننا تصور مدى ما يمكن أن تنجز من مشاريع في جميع الميادين عن طريق تحويل جزء من الطاقات المسخرة لصالح التنمية.

وفي نظرنا فإن مفهوم التنمية يشمل مساعدة دول العالم الثالث على التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة التي تتخبط فيها، وكذا مواجهة كل الاخطار التي تهدد النوع البشري. إن الإنسانية اليوم تخوض معركة من نوع لم تعرفه من قبل. فالأوباء الجديدة التي أخذت تتفشى في العديد من المناطق فضلا عن الأوباء المعروفة التي لم تغلب عليها كلية بعد، والمخاطر البيئية المعلقة فوق رؤوسنا، والمشاكل الاجتماعية المتنوعة، كلها تحديات تفرض علينا أن نعطي للأمن مفهوما أوسع ليشمل الأمن الصحي والفكري والبيئي للإنسانية.

من ذلك يتبين لنا أن مسألة نزع السلاح تهم العالم أجمع. فالاستمرار في سباق التسلح يهدد البشرية في أمنها ويحرمها من إمكانات جسام يمكن تسخيرها لتنميتها. وهذا ما جعل المجموعة الدولية توكل لمنظمة الأمم المتحدة الدور المركزي وتلقى على عاتقها المسؤولية الرئيسية في ميدان نزع السلاح. وإننا لعل ثقة بأنه بتضافر جهود كل الأطراف ستكون منظمتنا قادرة على أداء هذه المهمة على الوجه الأكمل.



وقبل أن نختم خطابنا هذا نود أن نؤكد الالتزام الذي أخذته مملكتنا على عاتقها، خصوصا بعد أن تشرفت بالانضمام في سنة 1969 إلى مؤتمر الموقر، بالعمل الجاد والمسؤول مع باقي أعضاء المجموعة الدولية، على تحقيق نزع سلاح شامل وكامل وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وطبقا لبرنامج العمل الذي تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وختاما نرجو من العلي القدير أن يبارك أعمالكم وأن يوفقكم فيما أنتم بصدد.

غشت 1989